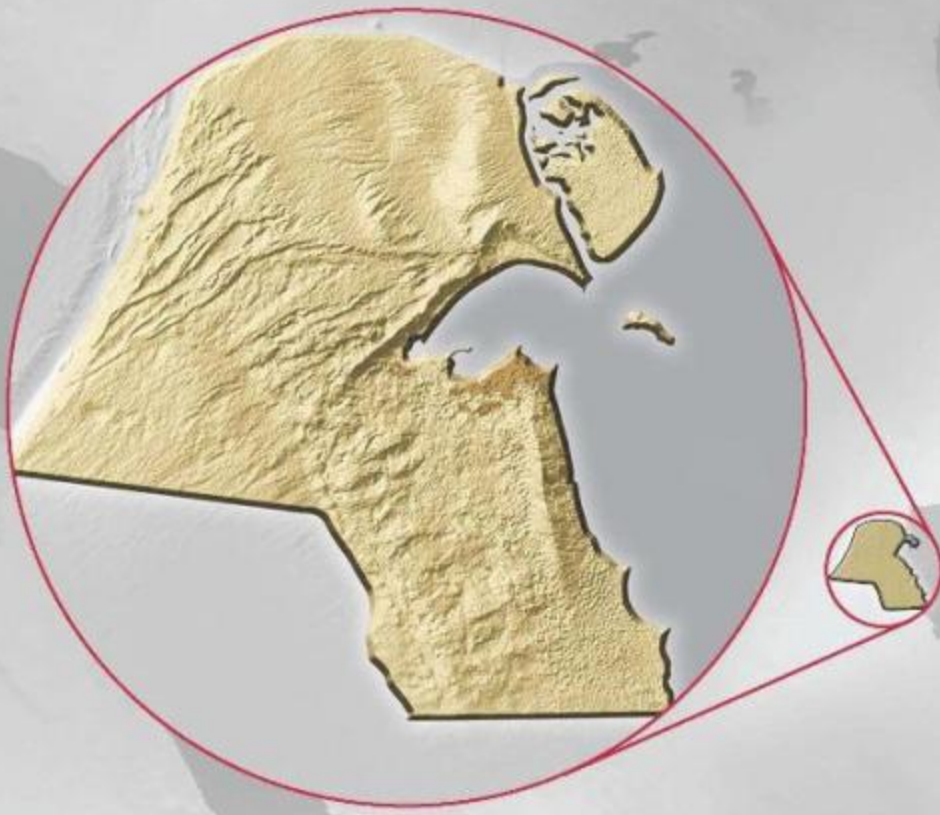


الكويت  
نظرة اقتصادية  
أغسطس 2011



## ملخص باللغة الانجليزية عن دولة الكويت – نظرة اقتصادية

### تقرير QNB Capital يتوقع:

5.6% متوسط ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بالأسعار الثابتة خلال عامي 2011-12

ارتفاع أسعار الغذاء ترفع التضخم إلى 5.1% خلال العام الجاري ثم تنخفض إلى 3.4% في 2012

تحقيق فائض في الموازنة يبلغ 16.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011

توقع تقرير "الكويت – نظرة اقتصادية" الصادر عن QNB Capital هذا الشهر أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 21.6% خلال عام 2011 ليصل إلى مستوى تاريخي يبلغ 46.2 مليار دينار كويتي، متجاوزاً بذلك أعلى مستوى حققه عام 2008 عند 40 مليار دينار كويتي. كما توقع التقرير نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمتوسط يبلغ 5.6% خلال عامي 2011-12.

ويقدم التقرير تحليل مفصل حول أهم القطاعات الاقتصادية في الكويت فضلاً عن توقعات لأداء هذه القطاعات خلال عامي 2011-12. ويأتي التقرير ضمن مجموعة تقارير تصدر عن QNB Capital حول اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويرى التقرير أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي سيأتي من زيادة عائدات النفط نظراً لارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية حيث من المتوقع أن يصل متوسط سعر برميل النفط الكويتي إلى 105 دولار خلال العام الجاري. كما توقع تقرير QNB Capital أن يتراجع متوسط سعر برميل النفط في الأسواق العالمية إلى 98 دولار خلال عام 2012، غير أن ذلك سيكون له تأثير محدود على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث من المتوقع أن يرتفع بنسبة 5.7% في العام القادم. وتوقع التقرير أن تؤدي زيادة إنتاج النفط والتوسع في القطاعات غير النفطية إلى تغطية تراجع عائدات النفط نتيجة لانخفاض الأسعار المتوقع خلال 2012.

وكان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الكويت قد ارتفع بنسبة 20.6% خلال عام 2010 ليصل إلى 38 مليار دينار كويتي (132.4 مليار دولار) الأمر الذي يُعتبر تعافي قوي للاقتصاد الكويتي بعد أن شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجع شديد بلغ 21.2% خلال عام 2009 بسبب التراجع الكبير في عائدات النفط نظراً لانخفاض أسعار النفط ومستوى الإنتاج.

ويمثل قطاع النفط الجزء الأكبر من الاقتصاد الكويتي بمعدل متوسط بلغ 53% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا خلال الفترة 2006-09. وهذا المعدل يشهد تذبذبات قوية جدا بسبب التقلبات في أسعار النفط العالمية ومستويات إنتاج النفط الكويتي المرتبطة بتوزيع حصص الإنتاج في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك.

من جانب آخر، شهدت القطاعات غير النفطية ثبات في النمو بمعدل متوسط بلغ 10% سنويا خلال الفترة من 2006-10 نتيجة للتوسعات المتواصلة في قطاعات الخدمات المالية والمواصلات والاتصالات والخدمات. ومن المتوقع أن يصل متوسط النمو في القطاعات غير النفطية إلى 5% سنويا خلال عامي 2011-12، حيث سيعتمد النمو على الإنفاق الحكومي على خطط التطوير الجديدة.

وشكّل قطاع الصناعات ما بين 7-9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية في حين أن قطاع الخدمات بلغ ما بين 38-50% من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة.

### المنتجات النفطية

توقع تقرير QNB Capital أن يرتفع إجمالي إنتاج الكويت من النفط إلى 2.8 مليون برميل يوميا خلال عام 2012، مقارنة مع متوسط إنتاج بلغ 2.5 مليون برميل يوميا خلال عام في حال استمرار ارتفاع الطلب على النفط في ظل انتعاش الاقتصاد العالمي 2010، في حين أن معدل الإنتاج شهد ارتفاعا طفيفا هذا العام. ويذكر التقرير أن الزيادة في إنتاج النفط العام المقبل ستأتي بفضل الزيادة القوية المتوقعة في إنتاج المكثفات البترولية والتي ستصل على 250,000 برميل يوميا.

ويشير إلى أن المستوى الحالي لإجمالي احتياطات النفط المؤكدة والذي يبلغ حاليا 104 مليار برميل يمكن أن يشهد زيادة قوية خلال الفترة المقبلة حيث من المتوقع أن تقوم الكويت بإعادة تقييم احتياطياتها النفطية خلال العام الجاري.

ورغم أن الكويت تحتل المركز الخامس على مستوى العالم من حيث حجم احتياطيات النفط، إلا أن احتياطيات وإنتاج الغاز الطبيعي تعتبر محدودة. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز إلى 1.5 مليار قدم مكعب يوميا خلال عام 2012 مقابل 1.1 مليار قدم مكعب يوميا في عام 2009 نتيجة لزيادة استغلال الغاز المصاحب للنفط. ويعتمد إنتاج الكويت من الغاز الطبيعي على الغاز المصاحب، الأمر الذي يجعل معدلات إنتاج الغاز مرتبطة بمعدلات إنتاج النفط. ورغم أن مؤسسة البترول الكويتية ذكرت أن إنتاج الكويت من الغاز غير المصاحب ارتفع بنسبة 46% خلال عام 2010 ليصل إلى 121 مليون قدم مكعب يوميا، إلا أن تقرير QNB Capital يتوقع استمرار الكويت في الاعتماد على استيراد الغاز الطبيعي المسال خلال السنوات المقبلة لتشغيل محطات إنتاج الكهرباء، خاصة وأن مجلس الأمة الكويتي ألغى عقد استغلال حقل مهم للغاز الطبيعي.

## القطاعات غير النفطية

تمثل قطاعات الصناعة والخدمات الجزء الأكبر من القطاعات غير النفطية حيث تقوم الكويت بتكرير حوالي ثلث إنتاجها من النفط لتغطية الاستهلاك المحلي وتصدير الفائض. وتصل القدرة الإنتاجية لمصافي النفط الثلاثة القائمة إلى حوالي 936 مليون برميل يوميا، غير أن الإنتاج الفعلي أقل من ذلك بسبب المشاكل التي تواجه المصافي القديمة والتي أدت إلى تعطيل الإنتاج. لكن الكويت تمتلك مشاريع لتكرير النفط في أوروبا وتقوم بإنشاء مشروعين جديدين في الصين وفيتنام. ويرى تقرير QNB Capital أن الطاقة التكريرية التي تمتلكها الكويت في الداخل والخارج يمكن أن تتضاعف من 1.1 مليون برميل يوميا حاليا إلى 2.2 مليون برميل بحلول عام 2015 في حال تم تنفيذ المشاريع المزمع إقامتها في موعدها. كما أن صناعة البتروكيماويات والأسمدة شهدت زيادة قوية خلال السنوات القليلة الماضية حيث تضاعفت ثلاث مرات منذ عام 2007.

وبالنسبة لقطاع الخدمات فإنه من المتوقع أن ينمو بمتوسط نسبة 5% خلال عامي 2011-12، ليمثل حوالي 83% من إجمالي القطاعات غير النفطية و حوالي 38% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوقع التقرير نمو قوي في قطاع الإنشاءات خلال السنوات القليلة المقبلة مع البدء في تنفيذ مشاريع خطة التطوير التي تمتد إلى عام 2014 والتي تبلغ ما يقارب 110 مليار دولار.

وبوجه عام، فإن النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي سيكون له انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الكويتي حيث يتوقع تقرير QNB Capital ارتفاع احتياطي العملات الأجنبية لدى مصرف الكويت المركزي إلى 29 مليار دولار بنهاية عام 2012 مقارنة مع احتياطات بلغت 14.2 مليار دولار نهاية 2006. ويأتي هذا نتيجة للفائض المتواصل في الحساب الجاري للكويت حيث بلغ متوسط 35% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين عامي 2006 و2010. ومن المتوقع أن يستمر الفائض في الحساب الجاري عند هذه المعدلات حيث سيبلغ متوسط الفائض نسبة 34.3% خلال عامي 2011-12.

ويتطرق تقرير "الكويت - نظرة اقتصادية" إلى حركة الصادرات والواردات حيث يتوقع ارتفاع متوسط قيمة صادرات الكويت لتصل إلى 94 مليار دولار خلال عامي 2011-12 في حين يرتفع متوسط قيمة الواردات إلى 25.4 مليار دولار خلال نفس الفترة. ويشير التقرير إلى أن النفط يمثل معظم الصادرات الكويتية، 94% من الصادرات، ويتوقع ارتفاع الصادرات إلى منطقة آسيا خلال السنوات القادمة مع تشغيل مصافي التكرير الجديدة في هذه المنطقة والتي تستحوذ حاليا على معظم الصادرات الكويتية.

ويرى التقرير أيضا أن إيرادات الموازنة سترتفع لتصل إلى 26.2 مليار دينار خلال العام الجاري نظرا لارتفاع أسعار النفط، ولكنها ستخفض عن هذا المستوى بشكل طفيف العام المقبل حيث سيؤدي الارتفاع في إنتاج النفط إلى تقليص تأثير تراجع الأسعار على الإيرادات. ومن المتوقع أن تحقق الموازنة فائض يبلغ 16.3% من الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي وأن تصل هذه النسبة إلى 13.3% خلال عام 2012.

وبالنسبة للقضايا النقدية، فمن المتوقع أن يصل متوسط سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأميركي إلى 3.55 دولار خلال عامي 2011-12. وستستمر معدلات الفائدة على الدينار الكويتي في نفس اتجاه معدلات الفائدة على الدولار رغم احتمال قيام المركزي الكويتي بتخفيض سعر الفائدة على الدينار قليلا خلال عام 2012 لتقليص الفجوة مع أسعار الفائدة على الدولار.

كما أن متوسط معدل التضخم في الكويت يمكن أن يصل إلى 4.3% خلال عامي 2011-12 نظرا للزيادة في أسعار الغذاء. ويتوقع التقرير ارتفاع التضخم بمعدل 5.1% هذا العام ليتراجع إلى 3.4% العام القادم.

### السكان

ويتوقع التقرير أن يبلغ متوسط معدل الزيادة السكانية في الكويت 3.2% خلال عامي 2011-12 ليصل عدد السكان إلى حوالي 3.8 مليون نسمة بفعل زيادة أعداد الوافدين مع عودة الانتعاش الاقتصادي، في حين بلغ عدد سكان الكويت 3.6 مليون نسمة في عام 2010.

ويرى التقرير أن عدد المواطنين الكويتيين سيرتفع بنسبة 2.9% ليصل إلى 1.21 مليون نسمة بحلول عام 2012 نظرا لأن الكويت تتمتع بواحدة من أعلى معدلات الزيادة في أعداد المواليد في العالم، بينما ترتفع أعداد الوافدين بنسبة 3.3% خلال عامي 2011-12 مع ارتفاع عائدات النفط وعودة النمو في القطاعات غير النفطية والبدء في مشاريع بنية تحتية ضخمة.

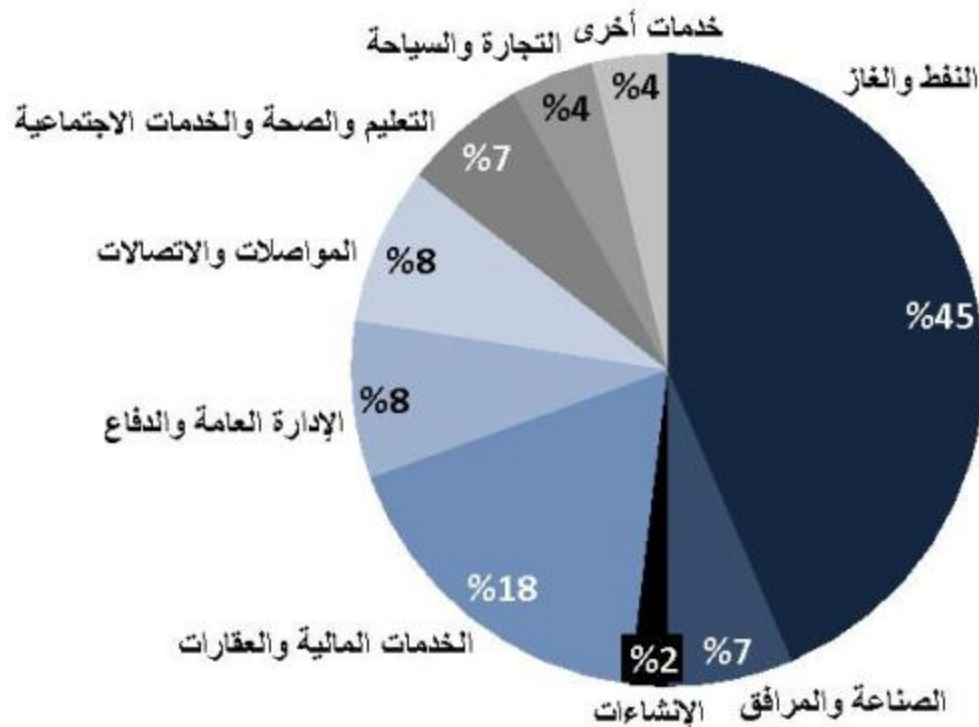
## النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وأسعار النفط (2006-12)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء - صندوق النقد الدولي - توقعات QNB Capital



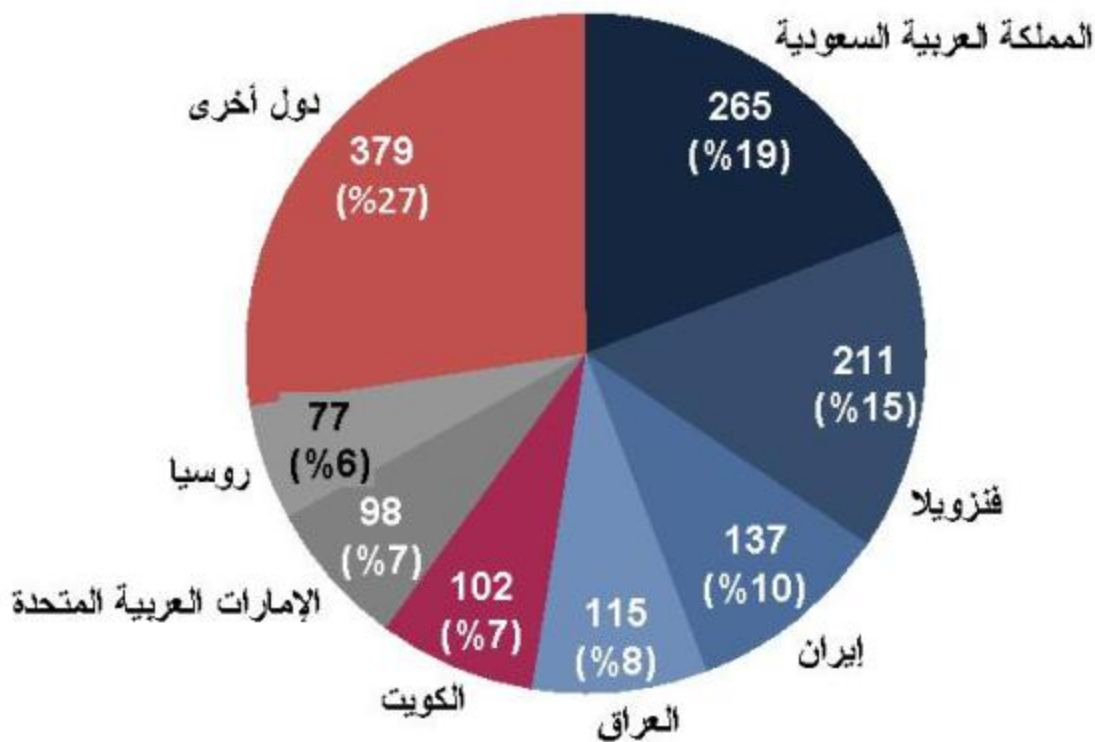
## الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية (2009)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

# احتياطيات النفط المؤكدة حول العالم

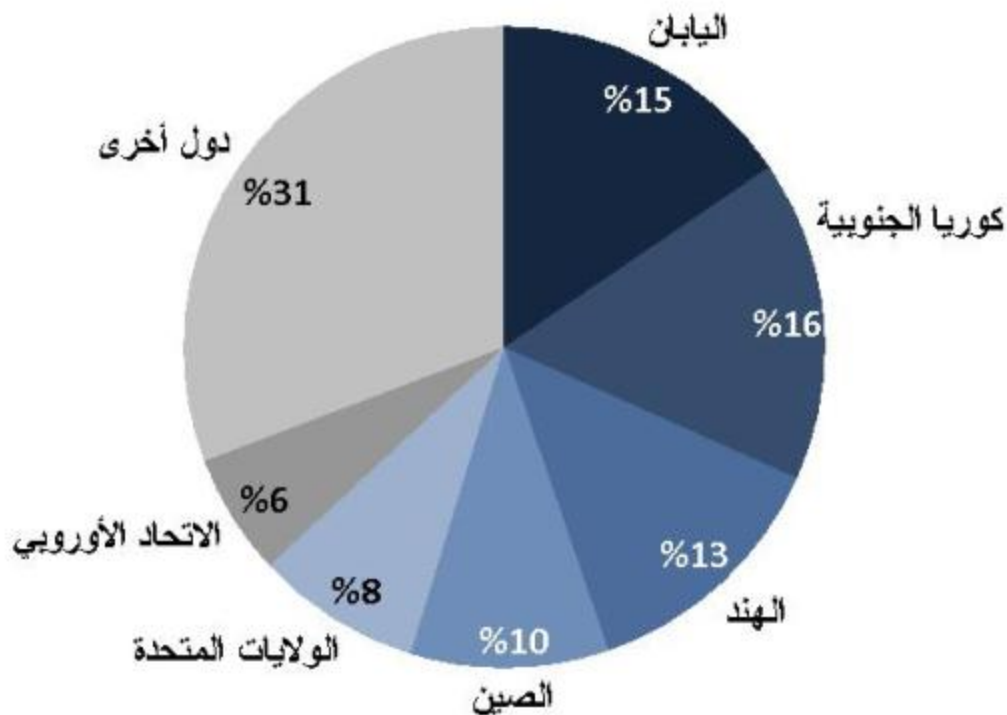
(مليار برميل ونسبة الحصة)



المصدر: تقرير بريتش بتروليوم الإحصائي حول الطاقة في العالم



## وجهة الصادرات (2010)



المصدر: إحصاءات صندوق النقد الدولي حول وجهة التجارة - 2010